**بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة**
**الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول**
**"حالة البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام 1949**
**والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة "**
**البند 81 من جدول الأعمال**
**نيويورك، 18 أكتوبر 2022**
**-----0-----**

**السيد الرئيس،**

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به جمهورية العراق باسم المجموعة العربية ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

كما يتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المعروض أمامنا حول « حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقتين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة »، الوارد في الوثيقة A/77/264 ، والذي يتضمن معلومات واردة من الدول الأعضاء ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص البروتوكولات الإضافية لعامي 1977 و2005 .

**السيد الرئيس،**

تدرك الجزائر تماما باعتبارها طرفا في اتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949 الدور الأساسي الذي تلعبه قواعد القانون الدولي الإنساني في موازنة الضرورات العسكرية والاعتبارات الإنسانية وفي حماية ضحايا النزاعات المسلحة، وفي هذا المنحى صادقت سنة 1989 على البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة والثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

وفي هذا الصدد، فإن الجزائر حريصة على جعل الاتفاقيات التي صادقت عليها في مجال القانون الدولي الإنساني في صلب منظومتها التشريعية الوطنية مع تحيينها بصورة دورية بما

يتماشى والمستجدات العالمية، سواء من خلال فرض احترام القانون الدولي الإنساني في إطار قانون القضاء العسكري الذي ينص على اختصاص الجهات القضائية العسكرية بمتابعة كل الجرائم التي تحضرها قوانين وأعراف الحرب أو في الإطار العام لقانون العقوبات الذي يختص ببعض الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة.

كما أنشأت الجزائر بموجب التزاماتها الدولية في هذا الخصوص "اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني" والتي تعمل حاليا كجهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته السلطات العمومية في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني. وهي تتشكل من ممثلي كل القطاعات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني منها وزارة الدفاع الوطني ومديرية الأمن الوطني ووزارة الخارجية والداخلية والعدل والتعليم العالي.

كما تسهر هذه اللجنة على ترقية تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتتولى من أجل ذلك، اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، تنظيم لقاءات ومنتديات وندوات وملتقيات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون الوطني مع قواعد القانون الدولي الإنساني، ترقية التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، لاسيما مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما تتبادل هذه اللجنة مع اللجان الوطنية لبلدان أخرى المعلومات حول القانون الدولي الإنساني.

يجب التنويه هنا أيضا بالدور المهم الذي يلعبه الهلال الأحمر الجزائري في العمل الإنساني ونشر ثقافة القانون الدولي الإنساني، خاصة في إطار المساعدات الإنسانية التي يقدمها للاجئين، والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة كالمفوضية السامية للشؤون اللاجئين وغيرها.

**ختاماً السيد الرئيس،**

رغم أنها تدرك بأن طبيعة النزاعات قد تطورت بشكل كبير منذ اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، فإن الجزائر تؤكد على أن احترام القواعد الإنسانية الراسخة يجب أن يظل قائما في جميع الظروف والحالات من أجل ضمان أفضل حماية ممكنة لجميع فئات الأشخاص المحميين أثناء النزاعات المسلحة، كما أنها تدين بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني.